



محضر جلسة إستثنائية للمجلس البلدي لسنة 2021 بتاريخ 09 جانفي 2021

انعقدت يوم السبت 09 جانفي 2021 على الساعة الرابعة مساء بمقر بلدية نفطة جلسة إستثنائية للمجلس البلدي لسنة 2021 برئاسة السيد مراد الأسود رئيس البلدية وبحضور السادة :

❖ هيثم الذويبي : مساعد ثاني لرئيس البلدية

❖ هشام قدور : عضو مجلس بلدي

❖ سميرة عون : عضو مجلس بلدي

❖ كوثر الأدغم : عضو مجلس بلدي

❖ عبد القادر بنعزوز : عضو مجلس بلدي

❖ خالد العقبي : عضو مجلس بلدي

❖ أيمن عليو : عضو مجلس بلدي

❖ سليمان السعدي : عضو مجلس بلدي

❖ إيناس الخنيسي : عضو مجلس بلدي

❖ محمد الصالحة : عضو مجلس بلدي

❖ بلقاسم جلود : عضو مجلس بلدي

أعضاء المجلس البلدي.

❖ المتغيبون بعذر السادة : توفيق سنيحة، فاروق بنعزوز، علي السلام : أعضاء المجلس البلدي.

❖ المتغيبون بدون عذر السادة : عائشة الأسعد، نفيسة بالصغير : أعضاء المجلس البلدي.

وتولى كتابة الجلسة السيد عبد الله حنيش متصرف بلدية نفطة.

في البداية رحب السيد مراد الأسود رئيس البلدية بالحضور شاكرًا لهم تلبية الدعوة إثر ذلك تطرق الى طرح مطلبي إستقالة والمبنيين على النحو التالي :

- مطلب السيد علي السلام والوارد على الإدارة البلدية بتاريخ 2020/12/25 ومضمن تحت عدد 3114

- مطلب السيد فاروق بنعزوز والوارد على الإدارة البلدية بتاريخ 2020/12/25 ومضمن تحت عدد

3115 والذين يبديان فيهما رغبتهما في الإستقالة لعدة أسباب وعوامل شخصية حسب ما جاء بمكتوبهما

المذكورين أعلاه.

وبعد النقاش والتداول في الموضوع من طرف السادة الأعضاء وعملا بما جاء بمجلة الجماعات المحلية

الصادرة بالقانون عدد 29 لسنة 208 المؤرخ في 09 ماي 2018 وخاصة الفصل من 205 و 251 و 252

وتمت الموافقة بالأغلبية المطلقة للحاضرين على طلبي الإستقالة لكل من عضوي المجلس البلدي علي السلام

وفاروق بنعزوز (الموافقة بعدد 07 أصوات مقابل 03 أصوات معترضين و عدد 02 أصوات متحفظين)

والتفويض للسيد رئيس البلدية بإجراء ما يتعين في الغرض.

إثر ذلك تلى على الحاضرين جدول أعمال الجلسة والمتضمن للعناصر التالية :

(1) - النظر في تقرير لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات.

(2) - النظر في إتخاذ القرارات الخاصة ببيع تقسيمي "السلام والعيون" مهياة أو غير مهياة.

(3) - مشروع التنمية المدمجة (مقترح إنجاز متحف).

(4) - تكوين اللجنة الخاصة بالنظر في الطعون والإعتراضات ومراجعة القائمة الأولية للمرشحين على

مقاسم سكنية.

(5) - النظر في مقترح تقديم وعود بيع أراضي سكنية تخص 56 هكتار الجديدة.

(6) - مسائل مختلفة.

إثر ذلك تطرق المجلس الى دراسة جدول الأعمال بالتفصيل :

1 - النظر في تقرير لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات :

أحيلت الكلمة الى السيدة سميرة عون رئيسة لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات التي إستعرضت التقرير المعد في الغرض والذي تناول بالدرس النقاط التالية :

(1) - النظر في المخطط التدبير للمهن والكفاءات لسنة 2021.

(2) النظر في تنقيح قانون الإطار.

(3) - مسائل مختلفة.

هذا وتم التطرق لعدة مسائل بالإدارة البلدية إذ أنه لم تقم الإدارة البلدية بحل معظم المشاكل أو تقريبا كلها التي تم طرحها بالمخطط السابق لسنة 2020 ويعود بالأساس لجائحة "كورونا" التي تسببت في تراجع موارد البلدية.

ومن أهم المشاغل :

- تنظيم هيكل غير محين وغير واقعي.
- نسبة تأطير ضعيفة جدا.
- غياب شبه كلي لرؤساء المصالح.
- عدم الإختصاص (عملة يقومون بعمل إداري وتعيين مكلفين بالحراسة والسياسة).
- شغور في بعض المصالح والأقسام (مثل المصلحة الفنية، والأرشيف والتوثيق).
- صعوبة التعامل مع بعض العملة من أصحاب الإحتياجات الخصوصية.
- تداخل الأعمال (هناك أعوان يقومون بعدة أعمال في مصالح متعددة).
- ضعف التكوين للأعوان.
- الرجوع الى الكاتب العام في معظم الأعمال نظرا لضعف التأطير ورؤساء المصالح مما ينعكس سلبا على سير العمل.
- مردودية العمل.
- تداخل في الصلاحيات وعدم تنظيم العمل بين رؤساء الحضائر ورؤساء اللجان وغياب لبرامج العمل محددة.
- عدم إنضباط بعض الأعوان في الدخول والخروج.
- مستوى تعليمي ضعيف إذ حوالي 50 % من الأعوان من ذوي تعليم ابتدائي.
- كتلة أجور مرتفعة وتتجاوز المعدلات القانونية نظرا لضعف موارد البلدية.
- ضعف الموارد البشرية في جميع المصالح تقريبا.
- هرم الأعمار في البلدية مترهم إذ حوالي 35 % من الأعوان فوق سن 50 سنة و 13 % فوق سن 60 سنة وهذا ينعكس سلبا على الخدمات المقدمة الى سكان المنطقة.
- إرتفاع نسبة الأعوان الذين سيحالفون على التقاعد خلال السنوات القادمة لتلافي هذه المشاكل طرحت الحلول التالية :
- تحيين التنظيم الهيكلي بما يعكس الوضعية الفعلية للموارد البشرية.
- إعادة توزيع الأعمال بين الأعوان والعملة بما يتماشى مع إمكانياتهم.
- مزيد تكوين الأعوان والعملة حسب الإحتياجات وفتح الآفاق أمام الأعوان للتكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة.
- السعي الى توفير الموارد المالية الكافية للقيام بإنتدابات موجهة تخدم الإدارة البلدية.
- إنتداب إطارات بالإدارة البلدية حسب الحاجات (مهندس معماري، مهندس في الإعلامية...).
- مزيد تحفيز الأعوان "الترقية".
- إنتداب أعوان تسيير لتعويض الأعوان المحالين على التقاعد.
- تكليف الأعوان الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة بخطط وظيفية.
- التنسيق بين رئيس البلدية ورؤساء اللجان وخاصة لجنة الأشغال ولجنة النظافة مع رؤساء الحضائر وتقديم برنامج واضح وواقعي يراعي الإمكانيات ويرتقي الى الطموحات.
- التنسيق بين السيد رئيس البلدية والسادة رؤساء اللجان وعدم إعطاء الأوامر مباشرة الى رؤساء الحضائر.

- عدم لجوء رؤساء الحضائر مباشرة الى رئيس الإدارة لتنظيم العمل (إنثال كاهل رئيس البلدية بمشاغل إضافية) والرجوع الى الرؤساء المباشرين.
- إختيار أعوان وإحاقهم بمدرسة تكوين السياقة (الوزن الثقيل ...).
- توفير سائق قار للإدارة البلدية.
- التفكير في المكتبية "الإعلامية" حتى تتمكن الإدارة البلدية من إسداء خدمات أكثر جودة تعوض النقص في اليد العاملة.

إثر ذلك فتح قباب النقاش في خصوص ما جاء بهذا التقرير :

- الخوض في مسائل العملة هو شأن إداري محض وبالتالي فهو موكول للسيد رئيس الإدارة بإتخاذ كل الإجراءات التي يراها صالحة لحسن تنظيم العمل وتطوير المردودية لما فيه صالح المؤسسة البلدية.

(2) - النظر في إتخاذ القرارات الخاصة ببيع تقسيمي "السلام والعيون" مهياة أو غير مهياة :

حيث بين السيد رئيس البلدية وأنه تبعاً لما جاء بمكتوب السيد المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية تحت عدد 2020/3/692/1263/12 بتاريخ 2020/12/28 بخصوص إفادة مصالح الإدارة بقرار المجلس البلدي إن كان سيقوم بالتقويت في المقاسم السكنية الخاصة بتقسيمي "العيون والسلام" مهياة (الربط بشبكتي الماء والكهرباء...) أو غير مهياة ليتسنى لمصالحه إعداد تقرير الإختبار الخاص بتحديد الثمن المرجعي للمتر المربع الذي سيتم إعماده في عملية التقويت.

حيث فتح باب النقاش بين السادة أعضاء المجلس وتمحورت التدخلات في المقترحات التالية :

- تنظيم جلسة خارقة للعادة بحضور كافة الأطراف المتدخلة في ملف الأراضي (صحافة، حقوق إنسان، مجتمع مدني، إتحاد الشغل...) لتحديد الخيارات.
- تنظيم إستبيان لتشريك المواطنين حول تهيئة 400 مقسم بالتقسيمين المذكورين أو من عدمه.
- وبعد التشاور تم الإتفاق بالإجماع على الربط لعدد 400 مقسم المعدة للبيع بالتقسيمين المذكورين بالماء والكهرباء فقط والإذن للسيد رئيس البلدية بإتمام الإجراءات اللازمة في الغرض.

(3) - مشروع التنمية المدمجة (مقترح إنجاز متحف) :

في هذا الصدد بين السيد مراد الأسود رئيس البلدية وأنه على إثر عديد الجلسات والمشاورات التي تم عقدها لإختيار مشروع تنموي بمبلغ قدره 3 ملايين دينار يتماشى مع طبيعة المنطقة يكون مساهما في مزيد إشعاع مدينة نفطة كتعويض للمشروع المقترح سابقا بإنجاز قاعة مؤتمرات بالموقع السياحي "عناق الجمل" وحيث ثبت إستحالة إنجاز له لعديد العوامل وأمام هذه الوضعية تم النظر في عديد المقترحات من ذلك على سبيل الذكر لا الحصر إنجاز سوق أسبوعية وسوق جملة، إنجاز محطة إستشفائية، إنجاز قاعة أفراح، دعم البينة الأساسية في مجال التعبيد والترصيف داخل المنطقة البلدية...

وأخراها إنجاز فضاء سياحي مع فضاء للعرض ومشرب بمحاذات موقع غيطان الشرفة ويكون فرصة للتعريف بالحضارة العاترية والتي تمتد لحوالي 100 ألف عام لبداية الإنسان العاقل، وبعد التشاور وبناء على جلسة العمل التي عقدت في الغرض وبحضور بعض أعضاء المجلس البلدي ومكونات المجتمع المدني بنفطة بتاريخ 01 ديسمبر 2020 تمت الموافقة بالإجماع على هذا المقترح و المتمثل في إنجاز مركب علمي وثقافي وسياحي بالموقع المعروف " بغيطان الشرفة " وفوض المجلس للسيد رئيس البلدية لإتصال بالمعهد الوطني للتراث والمصالح الجهوية لإتمام الإجراءات اللازمة ضمانا لحسن إنجاز هذا المشروع الرائد.

(4) - تكوين اللجنة الخاصة بالنظر في الطعون والإعتراضات ومراجعة القائمة الأولية للمرشحين على

مقاسم سكنية :

بين السيد رئيس البلدية في هذا الصدد وأنه وعلى إثر إنزال القائمة الأولية للمرشحين للحصول على مقاسم سكنية بتقسيمي "السلام" و"العيون" وكذلك قائمة نظم كافة المترشحين المتقدمين بمطالب للحصول على قطع أرض صالحة للسكن مبين بها عدد النقاط المتحصل عليها في إطار تكريس مبدأ الشفافية والمساوات بين مختلف المترشحين، وحيث فتح باب تقبل الطعون بخصوص القائمة الأولية للمرشحين وقد وردت على البلدية عديد الإعتراضات في الغرض وعلى هذا الأساس وجب تكوين لجنة للنظر في هذه الطعون والإعتراضات الى جانب مراجعة القائمة الأولية للمرشحين في الحصول على مقاسم سكنية بتقسيمي "السلام" و"العيون".

إثر ذلك فتح باب النقاش والتشاور بين السادة الأعضاء وتمحورت التدخلات في النقاط التالية :

- مهام اللجنة النظر في الطعون وفرز وتصحيح الإخلالات وإعداد القائمة النهائية.
- تطعيم اللجنة بالعمد وممثلين عن إتحاد الشغل وممثلين عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لضمان الشفافية.

وعلى إثر التداول في هذا الموضوع تم الإتفاق بالإجماع على أن تكون تركيبة هذه اللجنة والخاصة بالنظر في الطعون والإعتراضات ومراجعة القائمة الأولية للمرشحين على مقاسم سكنية متكونة من السادة الآتي ذكرهم :

- ◆ خالد العقبي : منسق اللجنة.
- ◆ هيثم الذويبي : عضو.
- ◆ عبد القادر بنعزوز : عضو.
- ◆ سميرة عــــون : عضو.
- ◆ كوثر الأدغم : عضو.
- ◆ أيمن عليــــو : عضو.

(5) - النظر في مقترح تقديم وعود بالبيع تخص الأراضي سكنية الجديدة (56 هكتار) :

أوضح السيد مراد الأسود رئيس البلدية وأنه لما جاء بمكتوب السيدة وزيرة أملاك الدولة والشؤون العقارية عدد 0002518-4500-12-2020 بتاريخ 25 نوفمبر 2020 والواردة على البلدية تحت عدد 2916 بتاريخ 01 ديسمبر 2020 حيث أفادت بموافقة مصالح الوزارة على التفويت لفائدة بلدية نفطة بعدد 06 قطع أرض سكنية تمسح حوالي 56 هكتار بمبلغ جملي يفوق 3,3 مليون دينار حيث طلبت البلدية تقسيط هذا المبلغ على مدى 7 سنوات نظرا لمحدودية الإمكانيات المالية للبلدية. وهو ما يتطلب إنطلاق الإعداد من ذلك الدراسات الخاصة بالتقاسيم الى جانب تحديد المقاييس الخاصة بآليات الإختيار للمقترحين في الإنتفاع بهذه المقاسم إعدادا للمرحلة القادمة وتلبية للطلبات الملحة لأبناء مدينة نفطة في الحصول على سكن لائق.

هذا وفتح باب النقاش والتشاور بين السادة أعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم بخصوص هذا الموضوع، وقد تمحورت التدخلات في النقاط التالية :

- العمل على إتمام الإجراءات الخاصة بتعيين مكاتب الدراسات لإنطلاق في إعداد التقاسيم.
 - بخصوص أصحاب المطالب الجديدة، ضرورة تخصيص مقاسم للشباب وكذلك نسبة ضئيلة لفائدة أبناء نفطة من المقيمين بالخارج.
 - ضرورة إرساء مبدأ التصويت بخصوص التوجه في إصدار وعود بالبيع.
 - إعادة الأخذ بالإعتبار للمطالب القديمة المحينة.
 - التصويت على مبدأ الوعد بالبيع ثم إثر ذلك الإستماع الى لجنة النظر في الطعون حتى تتضح الصورة مع الأخذ بعين الإعتبار لإحتجاجات التي رافقت إصدار القائمة الأولية للمرشحين.
 - تمكين كل المترشحين من وعود بالبيع الى جانب فئة الشباب، مواطنين بالخارج وغيرها...
 - مراسلة أملاك الدولة للمطالبة برصيد عقاري جديد داخل المنطقة البلدية لتلبية الطلبات المتزايدة لمتساكني المنطقة.
- إثر ذلك تمت الموافقة بالأغلبية المطلقة (عدد 10 أصوات بالموافقة و عدد 1 صوت معترض) من طرف السادة الأعضاء على مبدأ إعطاء وعود بالبيع بخصوص الأراضي الجديدة (56 هكتار) على أن يتم النقاش لاحقا في تحديد المقاييس وآليات العمل والمطالب والقوائم في إطار جدي وشفاف.

(6) - مسائل مختلفة :

أحيلت الكلمة الى السادة أعضاء المجلس لتقديم مقترحاتهم الهادفة لمزيد تفعيل العمل البلدي وقد تمحورت التدخلات في النقاط التالية :

- المصادقة على إتفاقية منح المساعدات الموظفة لسنة 2020 بين صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية و بلدية نفطة : تم عرض نص الإتفاقية المبرمة بين بلدية نفطة و صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية والتي تهتم توفير إعتدادات موظفة بمبلغ 50 أ.د و المسجلة بالقباضة المالية تحت عدد 21700014 بتاريخ 2021/01/13 و ذلك في إطار مساعدة الدولة لإنجاز المشاريع بمناطق التوسع مع الإشارة و أنه قد تم مراسلة مصالح الصندوق و مساعدة الجماعات العمومية قصد توفير الفارق البالغ 400 أ.د بين المبلغ الأولي للمساعدة الذي تم ضبطه مع موفى سنة 2019 تبعا لمكتوب مصالح الصندوق عدد 4740 بتاريخ 2019/10/31 حول تخصيص إعتداد قدره 450 أ.د لتمويل مشاريع مناطق التوسع في شكل مساعدة موظفة و المبلغ النهائي المدرج بالإتفاقية المذكورة.

و قد وافق المجلس بالإجماع على ماجاء في هذه الإتفاقية و فوض لرئيس البلدية لإتمام بقية الإجراءات مع مصالح الصندوق لتوفير الفارق المشار إليه حتى يتم إنجاز المشروع في أحسن الظروف .